A/S-32/P V.1

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الاستثنائية الثانية والثلاثون

الجلسة **١**

الأربعاء، ٢ حزيران/يونيه ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة المؤقتة: السيدة كوجيغيت غربا ..... (تركيا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

افتتاح رئيس وفد تركيا للدورة

الرئيسة المؤقتة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعلن افتتاح الدورة الاستثنائية الثانية والثلاثين للجمعية العامة المعنية بالتحديات والتدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي.

وكما يعلم الممثلون، تعقد هذه الدورة الاستثنائية عملا بقرار الجمعية العامة ٧٣/١٩١ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، و ٧٤/٢٧٦ المؤرخ ١ حزيران/يونيه ٢٠٢٠، وكذلك المقررين ٧٤/٥٦٨ المؤرخ ٣١ آب/أغسطس ٢٠٢٠ و ٧٥/٥٦٢ المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٢١.

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

التزام دقيقة صمت للصلاة أو التأمل

الرئيسة المؤقتة (*تكلمت بالإنكليزية*): هل لي أن أدعو الممثلين إلى الوقوف دقيقة صمت للصلاة أو التأمل؟

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت دقيقة للصلاة أو التأمل.

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/S-32/3)

الرئيسة المؤقتة (*تكلمت بالإنكليزية*): تمشيا مع الممارسة المتبعة، أود الآن أن أوجه عناية الجمعية العامة إلى الوثيقة A/S-32/3، المتعلقة بالمادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بما ورد في هذه الوثيقة من معلومات؟

تقرر ذلك.

الرئيسة المؤقتة (*تكلمت بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أيضا في هذا الصدد أن الجمعية العامة ترغب في اتباع أحكام القرار ٧٥/٢ المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، الذي يسمح بموجبه لجزر القمر وسان تومي وبرينسيبي والصومال بالتصويت في الجمعية العامة حتى نهاية دورتها الخامسة والسبعين، وأنها ترغب أيضا في السماح لتلك الدول الأعضاء بالتصويت في الدورة الاستثنائية الثانية والثلاثين؟

تقرر ذلك.

وفقا للمقرر ٧٥/٥٦٢، ومن دون أن يشكل ذلك سابقة فيما يتعلق بالدورات الاستثنائية المقبلة، تُستكمل المحاضر الرسمية للجمعية العامة بمرفقات تتضمن البيانات المسجلة التي يقدمها رؤساء الدول أو الحكومات أو رؤساء الوفود أو غيرهم من كبار الشخصيات، المدعوين للمشاركة في افتتاح الدورة الاستثنائية وفقا للفقرتين ٢ (ب) و ١٧ من القرار ٧٤/٢٧٦، أو المدعوين للمشاركة وفقا للفقرتين ٢ (د) و (ه) من القرار ٧٤/٢٧٦، على أن تُقدم البيانات إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي يُدلى فيه بهذه البيانات في قاعة الجمعية. وينبغي إرسال البيانات المقدمة بهذا الشأن إلى العنوان estatements@un.org.

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

وثائق تفويض الممثلين في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة

(أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض

الرئيسة المؤقتة (*تكلمت بالإنكليزية*): تنص المادة ٢٨ من النظام الداخلي على أن تقوم الجمعية العامة في بداية كل دورة، بناء على اقتراح من الرئيس، بتعيين لجنة وثائق التفويض المؤلفة من تسعة أعضاء.

ووفقا للسوابق، ينبغي أن يكون للجنة وثائق التفويض في الدورة الاستثنائية الثانية والثلاثين نفس عضوية الدورة العادية الخامسة والسبعين للجمعية، وهي الاتحاد الروسي، أوروغواي، آيسلندا، بابوا غينيا الجديدة، ترينيداد وتوباغو، جمهورية تنزانيا المتحدة، الصين، الكاميرون، الولايات المتحدة الأمريكية.

ما لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أنه تم تشكيل لجنة وثائق التفويض على هذا النحو.

تقرر ذلك (المقرر S-32/11).

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

انتخاب الرئيس

الرئيسة المؤقتة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدعو الآن الجمعية إلى الشروع في انتخاب رئيس الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية والثلاثين.

وفي هذا الصدد، اقتُرح انتخاب رئيس الدورة العادية الخامسة والسبعين، سعادة السيد فولكان بوزكير (تركيا)، بالتزكية رئيسا للدورة الاستثنائية الثانية والثلاثين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في انتخاب السيد فولكان بوزكير رئيسا للجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية والثلاثين بالتزكية؟

تقرر ذلك (المقرر S-32/12).

الرئيسة المؤقتة (*تكلمت بالإنكليزية*): أتقدم بخالص التهاني لسعادة السيد فولكان بوزكير وأدعوه لتولي الرئاسة.

أطلب من رئيس المراسم مرافقة الرئيس إلى المنصة.

تولى السيد بوزكير الرئاسة.

بيان السيد فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية والثلاثين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأُدْلي الآن ببياني الافتتاحي من المنصة.

يشرفني أن أترأس الدورة الاستثنائية الثانية والثلاثين للجمعية العامة بشأن التحديات والتدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد وتعزيز التعاون الدولي. وأود أن أعرب عن تقديري للسيد إريك أندرسون ماشادو، الممثل الدائم لبيرو لدى المنظمات الدولية في فيينا، على عمله الدؤوب طوال المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع الإعلان السياسي A/S-32/L.1.

إن مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، بوصفه الهيئة المنشأة بموجب المعاهدة وتتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز واستعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، يضطلع بدور مركزي في تحسين طاقة وقدرة الدول الأطراف على التعاون في تحقيق الأهداف المحددة في الاتفاقية. أشكر الرئيس والدول الأطراف على عملهم، ولا سيما في الفترة التي سبقت هذه الدورة الاستثنائية. وأشكر أيضا السيدة غادة والي، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وفريقها على دعمهما للعملية.

لا يمكننا أن ندعي أنه لم تكن هناك قضايا قبل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ومن المؤسف أن الجريمة المالية عبر الوطنية والفساد هما أمران شائعان في عالمنا المترابط والمتكامل. يؤثر الفساد على العديد من عمليات صنع القرار ويظل أحد أهم التحديات التي يتعين على الدول والمؤسسات والمجتمعات المحلية مواجهتها. إن

آثاره تضر بالمجتمع بأسره. فالفساد يقوض ثقة الجمهور، ويضعف سيادة القانون، ويسبب الصراع، ويزعزع جهود بناء السلام، ويقوض تعزيز حقوق الإنسان، ويعوق التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، ويعوق قدرتنا على تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة، ويصيب الفقراء والمهمشين والضعفاء بأشد الضرر. لا يمكننا أن نسمح له بالاستمرار، ولن نسمح بذلك.

لقد حان الوقت لمضاعفة جهودنا والبناء على التقدم الذي أحرزناه حتى الآن. تعمل الدول الأعضاء منذ أكثر من عقدين على مكافحة الفساد من خلال التزامات شاملة مثل اعتماد اتفاقيتي الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحة الفساد؛ والمؤتمرات الدولية لتمويل التنمية، التي أسفرت عن خطة عمل أديس أبابا؛ والفريق الرفيع المستوى المعني بتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

وتدل تلك الجهود الأخيرة على فهم الدول الأعضاء لأنه إذا أردنا تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ يجب أن ننهي الفساد. إن مشروع الإعلان السياسي لهذه الدورة الاستثنائية يستند إلى الهيكل القائم وسيوفر للمجتمع الدولي خارطة طريق للمستقبل. وسيوجه الدول الأعضاء في عملها لمكافحة الفساد وغسل الأموال، فضلا عن جهودها البالغة الأهمية لاستعادة الأصول ومنع التدفقات المالية غير المشروعة، والتي تعرقل تقدمنا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

بترعرع الفساد في الأزمات. ولقد وضعت جائحة كوفيد-١٩ ضغوطا غير مسبوقة على سلاسل التوريد والبنية التحتية والنظم في جميع أنحاء العالم. ومع تزايد عدد الحالات الإيجابية لجائحة كوفيد-١٩، استجابت الحكومات على وجه السرعة، ولا شك أن تلك العمليات المعجلة قد أنقذت أرواحا. بيد أنها أدت عن غير قصد إلى ثغرات في الامتثال والشفافية والرقابة والمساءلة استغلتها جهات شديدة الفساد.

تأتي هذه الدورة الاستثنائية في وقت حرج للبشرية ونحن نعمل على بذل جهد عالمي معقد لإعطاء اللقاحات. أحث جميع صناع السياسات على الاستفادة من هذه الدورة الاستثنائية لاتخاذ تدابير ملموسة لمنع الفساد والتصدي له. يجب سد الثغرات ووضع ضمانات. ويجب أن نتعلم من هذه التجربة لأن الأزمة المقبلة لا بد وأنها ستأتي، وسيتعين علينا أن نكون مستعدين لمواجهتها عند قدومها. ولتحقيق ذلك، أدعو الأعضاء إلى حضور الفعالية الداعمة الرفيعة المستوى التي سأعقدها غدا، والتي ستركز على التصدي للفساد في سياق جائحة كوفيد-١٩. يجب على المجتمع الدولي أن يواصل التكيف مع التحديات الجديدة والناشئة. إن هذه الدورة الاستثنائية هي لحظة حاسمة لحشد استجابة شاملة من أصحاب المصلحة المتعددين. إن المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشباب والأوساط الأكاديمية جميعهم يؤدون دورا هاما في مكافحة الفساد. ويسعدني أن تتاح لنا فرصة للاستماع إلى العديد من أصحاب المصلحة والتعلم منهم خلال هذه الدورة الاستثنائية.

إننا لن نتعافى من الانكماش الاقتصادي العالمي بدون بذل جهود متضافرة لإنهاء الفساد. ودون استثناء، تقع على عاتق كل دولة عضو، بل وعلى كل فرد، مسؤولية توخي اليقظة واتخاذ التدابير الوقائية ودعم سيادة القانون.

وأحث الجميع على الاستفادة القصوى من هذه الدورة الاستثنائية لمكافحة الفساد.

ووفقا للمادة ٧٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة.

نائبة الأمين العام (*تكلمت بالإنكليزية*): يسرني جدا أن أشارك الجميع في هذا الحدث حسن التوقيت بشأن تعزيز التعاون لمنع الفساد ومكافحته وأشكركم، السيد الرئيس، على عقد مناقشتنا.

لقد تأخرنا في الوفاء بوعدنا عندما بدأنا عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأخرتنا الجائحة العالمية أكثر، عاكسة مسار التقدم الإنمائي ومضعفة النمو الاقتصادي ومفاقمة أوجه عدم المساواة القائمة، من التفاوت في الحصول على اللقاحات والرعاية

الطبية إلى عدم التكافؤ في الانتعاش الاقتصادي. ويزيد الفساد من تفاقم أوجه عدم المساواة والظلم هذه. وتسلم هذه الدورة الاستثنائية بضرورة أن تستعيد الدول الأعضاء ثقة الجمهور في العقد الاجتماعي باتخاذ إجراءات ملموسة للقضاء على الفساد. كما إنها فرصة لتعزيز مكاسب تعددية الأطراف.

لقد بعثت الاحتجاجات الاجتماعية التي أشعلها الغضب وانعدام الثقة في السنوات الأخيرة برسالة واضحة بأن الشعوب لن تتسامح مع الإفلات من العقاب والممارسات الفاسدة. والعمل كالمعتاد لم يعد مقبولا. فالشعوب تطالب بتغيير هيئة الهياكل والمؤسسات القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ظلت لفترة طويلة غير مبالية بالمساءلة والشفافية. فالفساد في تقديم الخدمات العامة، بما في ذلك في مجالي الصحة والتعليم، يزيد من التكاليف ويقلل جودة الخدمة ويشوه تخصيص الموارد، ولكن الأهم من ذلك أنه يؤدي إلى خسائر في الأرواح. ويتحمل الضعفاء والمهمشون وطأة المشكلة لأن الرشوة لا تتيح الخدمات الأساسية إلا للفئات القادرة على الدفع، الأمر الذي يجعل تحقيق أهداف التنمية المستدامة أبعد منالا. ويؤثر الفساد بشكل غير متناسب على المرأة بالحد من إمكانية الحصول على الموارد العامة والمعلومات واتخاذ القرارات. ويسهل الجريمة المنظمة والاستغلال غير المستدام للموارد الطبيعية. ويُمَكِّن للتدفقات المالية غير المشروعة والملاذات الضريبية.

وكما حذر الأمين العام خلال أزمة مرض فيروس كورونا العام الماضي، فإن عدم كفاية الرقابة وعدم الشفافية قد غيرا وجهة الأموال عن أمس الناس حاجة إليها ويقوضان الانتعاش. ويخاطر المشاركون في الكشف عن الممارسات الفاسدة بالتعرض للثأر والانتقام. وتتعرض الحكومات والقادة والأشخاص العاملون في قطاع الأعمال في كل مكان للضغوط لكي يتصرفوا بمسؤولية وأن يخضعوا للمحاسبة وأن يحترموا سيادة القانون. إن هذه الدورة الاستثنائية فرصة عظيمة لتصحيح المسار ورسم مسار مختلف للمضي قدما والتفكر في ما يتعين علينا القيام به بشكل أفضل فرديا وجماعيا من أجل الوفاء بوعد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والنهوض بنهج شفاف وشامل وخاضع للمساءلة في الحكم من شأنه أن يعزز العقد الاجتماعي بين الدولة والشعب ويحمي الفضاء المدني ويعيد بناء الثقة. وقد طلب الأمين العام من منظومة الأمم المتحدة في العام الماضي أن تتخذ موقفا مشتركا بشأن الفساد من أجل تنسيق وتعزيز قدرتنا على دعم الدول الأعضاء. فالموقف المشترك يحدد تدابير من شأنها أن تدمج مكافحة الفساد في العمل الوطني والمحلي والقطاعي بفعالية أكثر.

ويأتي مشروع الإعلان السياسي A/S-32/L.1 الذي سيعتمد في هذه الدورة الاستثنائية، بالتزامن مع توقعات طموحة جدا. إنه أداة لتجديد عملنا المشترك من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وهو فرصة لإنشاء أنظمة أكثر إحكاما للشفافية والنزاهة من دون تأخير. إنني أشجع الدول الأعضاء على أن تكون قدوة في الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في مشروع الإعلان، بدعم من منظومة الأمم المتحدة. فمشروع الإعلان خطوة ينبغي أن تشجعنا على المضي إلى أبعد من ذلك، إذ لا بد من عمل المزيد.

وسيقدم الأمين العام تقريره عن جدول أعمالنا المشترك في وقت لاحق من هذا العام، كما طلبت ذلك الجمعية العامة في قرارها ١/٧٥ بمناسبة الذكرى السنوية. وقد تكرر طرح الفساد في جميع مشاوراتنا ويلزم الاستجابة بقوة لبناء حكومات المستقبل. وأعتقد أنه يمكننا معا أن نصنع عالما أفضل للأجيال الحالية والمقبلة باتباع ثقافة النزاهة واحترام سيادة القانون وإنهاء الفساد وتسريع التقدم الذي تمس الحاجة إليه بشأن أهداف التنمية المستدامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للقرار ٢٧٦/٧٤، أعطي الكلمة الآن للسيد منير أكرم، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والممثل الدائم لباكستان.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يسعدني أن أتكلم في هذه الدورة الاستثنائية بصفتي رئيسا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأشعر أنه من واجبي أن أتكلم عن هذه المسألة، ليس فقط بسبب الولاية التي أناطها بي القرار ٢٧٦/٧٤، ولكن أيضا لأنني مقتنع بأن الفساد

الذي يؤدي إلى تدفقات هائلة من التمويل غير المشروع من البلدان النامية هو أحد الأسباب الرئيسية لضعف أدائها الاقتصادي وتزايد أوجه عدم المساواة في جميع أنحاء العالم.

إن الفساد يضيق الفرص للفقراء والمهمشين ويحكم عليهم بحياة من البؤس وعدم المساواة. ويهدر الفساد سنويا ما يقدر بنحو ٢,٦ تريليون دولار، أي ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم. وتخسر البلدان النامية ١,٢٦ تريليون دولار – أي تسعة أضعاف كل مساعداتها الإنمائية الرسمية. وقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا إلى زيادة اتساع هوة عدم المساواة القائمة ودفعت بالملايين إلى براثن الفقر المدقع وأسفرت عن فقدان ٢٥٠ مليون وظيفة. فالسماح باستمرار الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة في مثل هذه الظروف لا يقل عن كونه عملا إجراميا. ويلزم اتخاذ إجراءات وطنية ودولية فورية وصارمة لوقف النزيف في البلدان النامية. وأرحب بمشروع الإعلان السياسي (A/S-32/L.1) الذي سيعتمد في هذه الدورة الاستثنائية. إن المهام الجلل عديدة من المنظور التنموي.

أولا، يجب التصدي للفساد على جبهتين، يمثلهما مرتكبو الفساد وعوامل تمكينه. ومن شأن إنشاء سجل عالمي للملكية النفعية أن يساعد على تحديد مرتكبي الفساد. ولكن في حين يجب وقف الفساد على الصعيد الوطني، من المهم بنفس القدر فرض عقوبات على عوامل تمكين الفساد، مثل المحامين والمحاسبين والكيانات المالية. ويجب الاتفاق على معايير ومبادئ توجيهية عالمية وفرضها لكفالة ذلك.

ثانيا، أدى غياب آليات فعالة لكفالة إعادة الأصول المسروقة إلى خلق شعور بالإفلات من العقاب بين المجرمين والفاسدين، وأدى إلى إيداع أكثر من ٧ تريليونات دولار في ملاذات آمنة. فالقضاء على الولايات القضائية التي توفر سرية المعاملات المالية والملاذات الآمنة أمر ملح. كما ينبغي عدم وضع عراقيل لمنع أو تأخير إعادة بلايين الدولارات من الأصول المسروقة من البلدان النامية. ويجب إعادتها دون شروط وبسرعة. وينبغي الاتفاق على صكوك قانونية جديدة لتيسير إعادة الأصول المسروقة بصورة إلزامية.

ثالثا، أتفق مع توافق الآراء الناشئ على ضرورة وضع معايير للشركات الدولية في الصناعات الاستخراجية. وينبغي أن تشمل الاتفاقات بين الدول التي تمكن من إبطال عقود الشركات في حالة الفساد، وكذلك عندما يثبت أن العقود قد أبرمت بشروط غير متكافئة بشكل واضح. وينبغي فرض وقف اختياري على جميع المنازعات بين المستثمرين والدول التي يكون فيها الفساد والإكراه واضحين للعيان. ويمكن إنشاء صندوق استئماني لدعم البلدان النامية في متابعة ما يلزم من إجراءات قانونية ودارية طويلة ومعقدة في كثير من الأحيان من أجل إعادة أصولها المسروقة وللتقاضي بشأن المنازعات بين المستثمرين والدول.

رابعا، يشكل الفساد المتصل بالاحتيال الضريبي التهرّب من دفع الضرائب وتجنّبها جزءا كبيرا من الحجم الإجمالي للتدفقات المالية غير المشروعة. ويقدر صندوق النقد الدولي أن كبح الفساد يمكن أن يحقق تريليون دولار من الإيرادات الضريبية في جميع أنحاء العالم، أو ١,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهو مبلغ يمكن أن تستخدمه الحكومات لدعم الصحة والتعليم والبنية التحتية. وقد يكون فرض حد أدنى من ضريبة أرباح الشركات على الصعيد العالمي خطوة أولى جيدة نحو حل الجرائم الضريبية الدولية والقضاء على الملاذات الضريبية.

واليوم، تهيمن على البيئة المؤسسية للتعاون الدولي المنتديات الطوعية والمعاهدات الضريبية الثنائية ولم تشمل صكوكا متعددة الأطراف إلا مؤخرا. ولا توجد اتفاقية دولية عالمية في مجال الضرائب يمكن مقارنتها باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ولذلك، من الملح أن نجعل عمل لجنة الأمم المتحدة للضرائب عملا حكوميا دوليا بصورة كاملة وأن تبدأ المفاوضات من أجل إبرام اتفاقية عالمية للأمم المتحدة في مجال الضرائب.

وأخيرا، فإن الجهود الرامية إلى وضع معايير عالمية وتشجيع العمل الجماعي للتصدي لخطر الفساد والتدفقات المالية غير

المشروعة تعوقها التفاوتات بين الكيانات المنشأة بولايات ضيقة وقواعد مختلفة وتمثيل محدود. وأتفق مع توصية الفريق الرفيع المستوى المعني بالمساءلة المالية الدولية والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ بأنه من الملح والمهم إنشاء آلية تنسيق عالمية شاملة ومشروعة في الأمم المتحدة.

إن الفساد وغيره من أشكال التدفقات المالية غير المشروعة مشاكل عامة . وتتطلب مكافحتها بذل جهود عالمية. وما من بلد يمكنه أن ينجح بمفرده في القضاء على الفساد والرشوة وضمان النزاهة المالية. والتعاون الدولي أمر لا غنى عنه. وآمل أن يكون مشروع الإعلان السياسي الذي سيعتمد في هذه الدورة الاستثنائية، إلى جانب تقارير وتحليلات أخرى، إشارة إلى بدء هذا التعاون الدولي والعمل العالمي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للقرار ٧٤/٢٧٦، أعطي الكلمة الآن لسعادة حارب بن سعيد العميمي، رئيس مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ورئيس ديوان المحاسبة بالإمارات العربية المتحدة، الذي سيعرض أيضا تقرير مؤتمر الدول الأطراف عن الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية (A/S-32/2 و A/S-32/2/Add.1).

السيد العميمي (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب الأعضاء اليوم لأول مرة بصفتي رئيس مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في دورته الثامنة في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة بشأن الفساد، وهي علامة فارقة حقيقية في مكافحة هذا التهديد العالمي. أقف هنا وأنا أشعر بالتواضع إزاء المسؤولية التي أسندتها الجمعية العامة إلى المؤتمر واعيا بالتحديات الكبيرة التي تحيط بالعملية التحضيرية لمشروع الإعلان السياسي A/S-32/L.1، على النحو المنصوص عليه في القرار ٧٣/١٩١. وبصفتي رئيسا للمؤتمر، يسعدني أن أوافيكم بمعلومات عن الجهود التي بذلها المؤتمر في قيادة العملية التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية.

خلال العملية التحضيرية، عقد المؤتمر، من بين أنشطته العديدة، ثلاثة اجتماعات فيما بين الدورات بمشاركة طائفة واسعة من أصحاب المصلحة. وركزت الاجتماعات الدولية على إنفاذ القانون والتجريم، والتعاون الدولي واسترداد الموجودات والملكية النفعية ودور القطاع الخاص في دعم جهود مكافحة الفساد والتدابير الرامية إلى التصدي للإفلات من العقاب والاستفادة من الإمكانات الكاملة للتعليم والتكنولوجيا في منع الفساد ومكافحته. وأود أن أشدد على الطابع الشامل للعملية التحضيرية. وبالإضافة إلى مساهمات الدول الأعضاء، تلقى المؤتمر ٤٦ مساهمة من منظمات في منظومة الأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية وأوساط أكاديمية والقطاع الخاص. وقد عولجت جميع المسائل التنظيمية والموضوعية بطريقة مفتوحة، وأصدر المؤتمر، وفقا للتكليف الصادر عن الجمعية العامة، مشروع الإعلان السياسي المعروض على الجمعية العامة لاعتماده اليوم ووافق عليه بتوافق الآراء.

وأود أيضا أن أبلغ الجمعية بأن المؤتمر اعتمد، في إطار عمله العادي في دورته الثامنة، التي عقدت في أبو ظبي في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، رقما قياسيا من القرارات بلغ ١٤ قرارا ومقررا واحدا. وتعالج القرارات مجموعة متنوعة من المجالات، مثل استرداد الموجودات وحماية الرياضة من الفساد وتعزيز فعالية هيئات مكافحة الفساد في مكافحة الفساد. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد تحديدا على اعتماد المؤتمر لقراره ٨/١٣ المعنون "إعلان أبو ظبي بشأن تعزيز التعاون بين للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وهيئات مكافحة الفساد لمنع الفساد ومكافحته على نحو أكثر فعالية". ويسرني أن أبلغ الجمعية، بصفتي رئيسا لديوان المحاسبة بالإمارات العربية المتحدة بأن الإمارات العربية المتحدة خصصت مؤخرا ٥,٤ مليون دولار لدعم عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تنفيذ إعلان أبو ظبي، باعتباره جهدا عالميا وإقليميا. وخلال السنوات الثلاث القادمة، سيعزز برنامج الإعلان دور ديوان المحاسبة في منع الفساد ومكافحته، وسيعزز التعاون بينها وبين هيئات مكافحة الفساد ذات الصلة.

وإنني على ثقة بأن الجلسات العامة المزمع عقدها في الأيام الثلاثة المقبلة ستكون موضوعية ومثمرة. وأعتقد أن مشروع الإعلان السياسي الذي سيعتمد سيعطي زخما لجهد عالمي متجدد في مكافحة الفساد. وأتمنى لنا جميعا مداولات مثمرة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للقرار ٧٤/٢٧٦ والمقرر ٧٥/٥٦٢ أقدم الآن بيانا مسجلا مسبقا من السيدة غادة والي، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر A/S-32/4).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للقرار ٧٤/٢٧٦ والمقرر ٧٥/٥٦٢ أقدم الآن بيانا مسجلا مسبقا من السيدة سيرينا إبراهيم، مؤسسة منظمة الشباب من أجل مكافحة الفساد، التي ستقدم نتائج مناقشات منتدى الشباب المعنون "مكافحة الفساد من خلال التعاون: منظورات الشباب ومشاركتهم" الذي نظمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠٢١.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر A/S-32/4).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر نائبة الأمين العام على استقطاعها الوقت لتكون معنا هذا الصباح. وهي مضطرة للمغادرة الآن للوفاء بالتزام آخر.

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

تنظيم الدورة واعتماد جدول الأعمال

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): من أجل التعجيل بأعمال الدورة الاستثنائية الثانية والثلاثين ووفقا للسوابق، يقترح أن يكون نواب رئيس الدورة الاستثنائية الثانية والثلاثين هم نفس نواب الدورة العادية الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على هذا الاقتراح؟

تقرر ذلك (المقرر S-32/13).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وبالمثل، يقترح أن يعمل رؤساء اللجان الرئيسية للدورة العادية الخامسة والسبعين بنفس الصفة في الدورة الاستثنائية الثانية والثلاثين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق أيضا على ذلك الاقتراح؟

تقرر ذلك (المقرر S-32/14).

وبهذا اكتمل تشكيل مكتب الدورة الاستثنائية الثانية والثلاثين للجمعية العامة.

ننتقل الآن إلى اعتماد جدول الأعمال. ويرد جدول الأعمال المؤقت للدورة الاستثنائية الثانية والثلاثين للجمعية العامة في الوثيقة A/S-32/1. وبغية التعجيل بعملها، قد ترغب الجمعية في النظر في جدول الأعمال المؤقت مباشرة في جلسة عامة بدون إحالته إلى المكتب. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الإجراء؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي بالتالي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد جدول الأعمال المؤقت على النحو الوارد في الوثيقة A/S-32/1؟

تقرر ذلك (المقرر S-32/21).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أسترعي انتباه الوفود إلى مسألة تتعلق بمشاركة الكرسي الرسولي ودولة فلسطين، بصفتهما دولتين مراقبتين، في أعمال الجمعية العامة. سيشارك مراقبو الكرسي الرسولي في أعمال الدورة الاستثنائية الثانية والثلاثين وفقا لقرار الجمعية ٥٨/٣١٤ الصادر في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، من دون الحاجة إلى إيضاح تمهيدي قبل مداخلاتهم. وسيشارك مراقبو دولة فلسطين في أعمال الدورة الاستثنائية الثانية والثلاثين وفقا لقرار الجمعية ٣٢٣٧ (د-٢٩)، الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، والقرار

١٧٧/٤٣، الصادر في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، والقرار ٢٥٠/٥٢، الصادر في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٨، والقرار ١٩/٦٧، الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، من دون الحاجة إلى إيضاح تمهيدي قبل مداخلاتهم.

ووفقا للقرار ٢٧٦/٦٥ الصادر في ٣ أيار/مايو ٢٠١١، ومذكرة الأمين العام الواردة في الوثيقة A/65/856، سيشارك ممثلو الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا، في أعمال الدورة الاستثنائية الثانية والثلاثين من دون الحاجة إلى إيضاح تمهيدي قبل مداخلاتهم.

وهكذا اختتمت الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند ٦ من جدول الأعمال.

البند ٨ من جدول الأعمال

اعتماد الإعلان السياسي

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): معروض على الجمعية العامة مشروع قرار بعنوان "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي"، يرد في الوثيقة A/S-32/L.1. تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماده بدون تصويت؟

اعتمد مشروع القرار A/S-32/L.1 (القرار S-32/1).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل المضي قدما، أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية العامة ستنظر في البند الفرعي (ب) من البند ٣ من جدول الأعمال، المعنون "تقرير لجنة وثائق التفويض"، للنظر في وثائق تفويض الممثلين في الدورة الاستثنائية الثانية والثلاثين، قبل رفع جلسة اليوم.

البند ٧ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): كما يعلم الأعضاء، قررت الجمعية العامة، في مقررها ٥٦٢/٧٥، أنه يجوز للدول الأعضاء والدول والمنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمراقبين لدى الجمعية العامة، وفقا للفقرة ٢ (ج) من القرار ٢٧٦/٧٤، أن تقدم بيانات مسجلة مسبقا لرؤساء دولها أو حكوماتها، أو رؤساء الوفود أو الشخصيات البارزة الأخرى، ليتم عرضها في قاعة الجمعية العامة خلال الدورة الاستثنائية، بعد تقديم يلقيه ممثل كل منها الموجود فعليا في قاعة الجمعية العامة.

وفي هذا الصدد، أود أن أتطرق إلى مسائل تنظيمية هامة فيما يتصل بإدارة الجلسة العامة. سيقدم الممثلون من مقاعدهم الوطنية البيانات المسجلة مسبقا. ونظرا لضيق الوقت، ننتظر أن تكون كلمات التقديم موجزة. ويمكن أن يدلي الممثلون الرفيعو المستوى الحاضرون فعليا في قاعة الجمعية العامة ببيانات من مقاعدهم الوطنية أو من المنصة.

وعلى النحو المبين في القرار ٢٧٦/٧٤، تقتصر البيانات في المناقشة العامة على خمس دقائق لكل وفد وسبع دقائق للبيانات التي يدلى بها نيابة عن مجموعة من الدول. وفي حالة البيانات المسجلة مسبقا، تحسب كلمات التقديم ومدة أشرطة الفيديو نفسها ضمن حدود الوقت المخصص.

ووفقا للمقرر ٥٦٢/٧٥، بالإضافة إلى المحاضر الحرفية للدورة الاستثنائية، سيعمم رئيس الجمعية العامة، كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، وثيقة تجميعية للبيانات المسجلة مسبقا التي يُدلى بها خلال الدورة الاستثنائية، وتقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي يتم فيه عرض البيان المسجل مسبقا في قاعة الجمعية العامة، وسترفق هذه البيانات المسجلة مسبقا بالمحاضر الحرفية للدورة الاستثنائية.

وينبغي تقديم البيانات في هذا الصدد إلى عنوان البريد الإلكتروني estatements@un.org.

أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو لتقديم خطاب لرئيس جمهورية بيرو.

السيد بوبوليسيو (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أقدم بياناً مسجلاً سلفاً لفخامة السيد فرانسيسكو رافائيل ساغاستي هوشهازلر، رئيس جمهورية بيرو، في إطار هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير لمنع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان لرئيس جمهورية بيرو.

عرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر A/S-32/4).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة هندوراس لتقديم خطاب لرئيس جمهورية هندوراس.

السيدة ماتاموروس كاستيّو (هندوراس) (*تكلمت بالإسبانية*): لي عظيم الشرف أن أقدم بياناً مسجلاً سلفا لفخامة السيد خوان أورلاندو هيرناندس ألفارادو، رئيس جمهورية هندوراس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان لرئيس جمهورية هندوراس.

عرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر A/S-32/4).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا لتقديم خطاب رئيس جمهورية غواتيمالا.

السيد لام باديا (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أقدم بياناً مسجلاً مسبقاً لفخامة السيد أليخاندرو جياماتي فالا، رئيس جمهورية غواتيمالا، في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان لرئيس جمهورية غواتيمالا.

عرض بيان مسجل مسبقاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر A/S-32/4).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة زمبابوي لتقديم خطاب رئيس جمهورية زمبابوي.

السيدة نياغورا (زمبابوي) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أعرض بيانا مسجلا مسبقا من فخامة السيد إمرسون دامبودزو منانجاغوا، رئيس جمهورية زمبابوي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان لرئيس جمهورية زمبابوي.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر A/S-32/4).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا لتقديم خطاب رئيس جمهورية كولومبيا.

السيد روخيليس (كولومبيا) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أعرض بيانا مسجلا مسبقا من فخامة السيد إيفان دوكي ماركيس، رئيس جمهورية كولومبيا. ونود اليوم أن نكرر التزام بلدنا الثابت بمكافحة الفساد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان لرئيس جمهورية كولومبيا.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر A/S-32/4).

الرئيس (***تكلم بالإنكليزية***): أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون ليقدم خطاب رئيس جمهورية سيراليون.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم بياناً مسجلاً مسبقاً لفخامة السيد جوليوس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان لرئيس جمهورية سيراليون.

عرض بيان مسجل مسبقاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر A/S-32/4).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا لتقديم خطاب الرئيس والقائد العام لقوات الدفاع في جمهورية كينيا.

السيد موتوا (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم بيانا مسجلا سلفا لفخامة السيد أوهورو كينياتا، رئيس جمهورية كينيا، في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان للرئيس والقائد العام لقوات الدفاع في جمهورية كينيا

عرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر A/S-32/4).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليبريا لتقديم خطاب رئيس جمهورية ليبريا.

السيدة غيبسون – غلي (ليبريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم بيانا مسجلا سلفا لفخامة السيد جورج مانيه وِياه، رئيس جمهورية ليبريا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان لرئيس جمهورية ليبريا.

عرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر A/S-32/4).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل موريشيوس لتقديم بيان مسجل مسبقا من رئيس وزراء جمهورية موريشيوس.

السيد كونجول (موريشيوس) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم لي أن أقدم بيانا مسجلا مسبقا لدولة السيد برافِند كومار جوغنوث، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان لرئيس وزراء جمهورية موريشيوس.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر A/S-32/4).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا ليقدم البيان المسجل مسبقاً لرئيسة وزراء جمهورية صربيا.

السيد غربا (صربيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم بياناً مسجلاً مسبقاً لدولة السيدة آنا برنابيتش، رئيسة وزراء جمهورية صربيا، بمناسبة الدورة الاستثنائية الثانية والثلاثين للجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان لرئيسة وزراء جمهورية صربيا.

عرض بيان مسجل مسبقاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر A/S-32/4).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مقدونيا الشمالية لتقديم بيان مسجل مسبقاً لنائب رئيس وزراء جمهورية مقدونيا الشمالية.

السيد أوزونوفسكي (مقدونيا الشمالية) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم بياناً مسجلاً مسبقاً لمعالي السيد ليوبكو نيكولوفسكي، نائب رئيس وزراء مقدونيا الشمالية، المسؤول عن مكافحة الفساد والجريمة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان لنائب رئيس وزراء جمهورية مقدونيا الشمالية.

عرض بيان مسجل مسبقاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر A/S-32/4).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل لاتفيا لتقديم بيان مسجل مسبقا لنائب رئيس الوزراء ووزير العدل في جمهورية لاتفيا.

السيد ليبنيكس (لاتفيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم بيانا مسجلا مسبقا لمعالي السيد يانيس بوردانز، نائب رئيس الوزراء ووزير العدل في جمهورية لاتفيا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان لنائب رئيس الوزراء ووزير العدل في جمهورية لاتفيا.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر A/S-32/4).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*) أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا لتقديم بيان مسجل مسبقا لنائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية والشؤون الأوروبية والتجارة الخارجية في مملكة بلجيكا.

السيد كريدلكا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أقدم بيانا مسجلا مسبقا لمعالي السيدة صوفي ويلميس، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية والشؤون الأوروبية والتجارة الخارجية في مملكة بلجيكا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان لنائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية والشؤون الأوروبية والتجارة الخارجية في مملكة بلجيكا.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر A/S-32/4).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الصين لعرض بيان مسجل مسبقا لكبير قياديي اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني وأمين اللجنة المركزية لفحص الانضباط في الحزب الشيوعي الصيني.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لمعالي السيد تشاو له جي، كبير قياديي اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للجنة المركزية وأمين اللجنة المركزية لفحص الانضباط في الحزب الشيوعي الصيني.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان لكبير قياديي اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني وأمين اللجنة المركزية لفحص الانضباط في الحزب الشيوعي الصيني.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر A/S-32/4).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقباً، لتقديم بيان مسجل مسبقاً للمفوضة الأوروبية للشؤون الداخلية.

السيد غونزاتو (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم بياناً مسجلاً مسبقاً للسيدة إيلفا يوهانسن، المفوضة الأوروبية للشؤون الداخلية، والتي ستتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان للمفوضة الأوروبية للشؤون الداخلية.

عرض بيان مسجل مسبقاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر A/S-32/4).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة كريستينا لامبرشت، الوزيرة الاتحادية للعدل وحماية المستهلك في جمهورية ألمانيا الاتحادية.

السيدة لامبرشت (ألمانيا) (تكلمت بالألمانية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن الشكر بالنيابة عن جمهورية ألمانيا الاتحادية. إننا نتخذ اليوم خطوة هامة في الكفاح الدولي ضد الفساد، وأود أن أشكر جميع الذين جعلوا ذلك ممكناً، ولا سيما الميسران المشاركان للإعلان السياسي (القرار S-32/1) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

تؤيد ألمانيا البيان المسجل مسبقاً الذي أدلت به ممثلة الاتحاد الأوروبي بصفتها مراقباً.

وأود أن أؤكد على ثلاث نقاط ذات أهمية خاصة في نظر ألمانيا.

أولاً، نحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن المجتمع الدولي لا يمكن أن ينجح في مكافحة الفساد إلا إذا اعتنقنا جميعاً بعض المبادئ المحددة. يجب منع الفساد من خلال الشفافية والنزاهة في القطاع الحكومي وقطاع الأعمال، مما يعني أيضاً أنه يجب على الدول اختيار موظفيها على أساس معايير عادلة وموضوعية. وعندما يحدث الفساد، فيجب أن تكشفه الدولة وأن تحاكمه وتعاقب عليه. ويشمل ذلك جرائم مثل رشوة الموظفين العموميين الأجانب. ويجب التصدي لغسل الأموال بفعالية بوصفه نتيجة للفساد، ويجب إعادة الأصول إلى أصحابها الشرعيين. وأخيراً، يجب علينا أن نتقيد على النحو الواجب بالتزاماتنا فيما يتعلق بحقوق الإنسان حتى ونحن نكافح الفساد – وهو مبدأ تم إيضاحه تماماً ورحبنا به بصفة خاصة في الوثيقة الختامية.

ثانياً، يضطلع المجتمع المدني بدور هام في هذه العملية. وتقدم الصحافة الحرة والوكالات غير الحكومية والعديد من الجهات الفاعلة الأخرى مساهمات كبيرة في مكافحة الفساد من خلال البحوث الشجاعة والتحقيق الدؤوب. ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل تمتع الجهات المعنية في المجتمع المدني بالحرية والحماية اللازمتين للقيام بعملها الهام.

ونرحب بإبراز الإعلان السياسي بوضوح الدور المهم للمجتمع المدني.

ثالثا، يجب أن نعيد تركيز اهتمامنا على أبعاد الفساد التي كانت مهملة في السابق، ولا سيما البعد الجنساني. فكثيرا ما يتأثر قطاعا التعليم والصحة بصفة خاصة تأثرا شديدا بالفساد، والنساء هن اللائي يعانين في المقام الأول لأنهن كثيرا ما يتحملن مسؤوليات تعليم الأطفال وصحة الأسرة. فيجب أن نعالج أخيرا هذا التفاوت من خلال سياسات استباقية بشأن المساواة. ولذلك فإننا نرحب بإبراز الإعلان بوضوح الجوانب الجنسانية للفساد.

كما إن مشكلة الفساد في أوقات الأزمات تستحق المزيد من الاهتمام. ومن الواضح أن على الدول أن تستجيب للكوارث بسرعة ومرونة، غير أنه حيثما أُظهرت المرونة يزداد خطر الفساد، وقد بينت جائحة مرض فيروس كورونا ذلك الأمر بوضوح. ويجب أن نكثف العمل الوقائي في ذلك الصدد، وإشارة الإعلان إلى ذلك التحدي علامة إيجابية.

إن مكافحة الفساد هي مسؤوليتنا الجماعية. ولن نتمكن من بلوغ أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر إلا إذا اتخذنا تدابير حازمة ضده. ولن نتمكن من بلوغ الأهداف التي التزمت بها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٨ – الحرية والعدالة والسلام في العالم إلا إذا اتخذنا إجراءات حازمة ضده. وألمانيا تدرك مسؤوليتها وسنواصل الدعوة بلا كلل إلى عالم خال من الفساد، على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*) أعطي الكلمة الآن للسيدة إتيلدا غيوناي، وزيرة العدل لألبانيا.

السيدة غيوناي (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم لي اليوم، كوزيرة العدل لألبانيا، أن أخاطب هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن التحديات والتدابير المتعلقة بمنع الفساد ومكافحته. إن هذه الجلسة تذكرنا، ليس فقط بتكثيف جهودنا لمنع الفساد ومكافحته ولكن، الأهم من ذلك، بتجديد التزامنا على الصعيدين الوطني والدولي بإيجاد سبل وأدوات جديدة للقيام بذلك.

ولا شك في أن الفساد يقوض مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون. فهو يمس جوهر ثقة المواطنين في وفاء حكوماتهم بمسؤولياتها. ويتأثر التقدم والازدهار في بلد ما عموما تأثرا شديدا بالعقبات التي تسببها الممارسات الفاسدة على كل مستوى من مستويات الحكومة. وقد عانت ألبانيا على مدى عقود معاناة هائلة من الفساد الذي شكل تحديا لعملية تحولنا الديمقراطي ونمو اقتصادنا وجودة الخدمات العامة ومجتمعنا بأسره. ولذلك وضعت الحكومة الألبانية مكافحة الفساد في صدارة جدول أعمالها باتخاذ خطوات ملموسة من خلال سياسات شاملة لعدة قطاعات ووضع آلية متعددة المستويات لمكافحة الفساد. فنحن مصممون على القضاء على الفساد وتعزيز سيادة القانون والديمقراطية في بلدنا. وحكومتنا مصممة بحزم وبقوة – إذ تدرك أنه لا يمكن أن

يقوم بذلك سوى آلية مصممة خصيصا ومتعددة المستويات – على التصدي للفساد من خلال نهج منهجي وشامل يجعل جهود مكافحة الفساد في الصدارة.

وقد رأينا في ذلك السياق أن هناك ضرورة ملحة ومستمرة لتطهير قصر العدل من أجل ضمان فعالية جهوده الإضافية لمكافحة الفساد في جميع مجالات عمل الحكومة. وقد شرعنا في إصلاح عميق وشامل لنظام العدالة على مدى السنوات الخمس الماضية بهدف استعادة ثقة مواطنينا في نظام قضائي يقوم على النزاهة والشفافية والمهنية والكفاءة، وقبل كل شيء، الاستقلال. وقد شكل الإصلاح نقطة تحول في تكثيف جهودنا لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة. وأنشأنا نظاما فريدا من نوعه للتدقيق في القضاة من أجل التصدي للفساد المستشري في الجهاز القضائي. وعلاوة على ذلك، وضعنا موضع التنفيذ هيكلا مؤسسيا كاملا لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة، بما في ذلك مكتب ادعاء خاص ومحاكم خاصة ومكتب وطني للتحقيقات. فذلك يمكننا من توجيه جهودنا العقابية وإبعاد القضاة والمدعين العامين الفاسدين من النظام وإنشاء سجل أداء للتحقيق في ممارساتهم الفاسدة والمعاقبة عليها.

والآن وقد بلغ إصلاحنا العدلي مرحلة متقدمة في التنفيذ، نعتز بأن نقول إن النتائج كانت مثمرة ومشجعة. فلأول مرة أقيل مسؤولون بارزون من مناصبهم وحوكموا وعوقبوا بتهمة الفساد. وتجري مصادرة أصولهم وإعادة فتح قضايا جنائية. لقد كان تنفيذ هذا الإصلاح في ألبانيا صعبا جدا ولكننا ارتقينا إلى مستوى ذلك التحدي بفضل المساعدة التقنية والدعم القيمين من شريكينا الدوليين، الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وقد كان دعم شريكينا الدوليين حاسما في تمكيننا من البقاء ثابتين ومخلصين لرؤيتنا من أجل إقامة نظام للعدالة يمكن أن ينهي ثقافة الإفلات من العقاب في ألبانيا. إن نظام العدالة المتجدد ذاك هو الذي سيشكل الأساس لمؤسسات مستدامة وقوية.

وقد أنشأت الحكومة الألبانية – من خلال رقمنة الخدمات العامة بالكامل وتنفيذ آليات إبلاغ ميسرة – آليات دائمة توفر لمواطنيها شبكة أمان لمكافحة الفساد. وأنشأنا تبادلا مجديا مع المجتمع المدني والأعمال التجارية، طوال تنفيذنا لجدول أعمالنا لمكافحة الفساد، من أجل فهم الأشكال والصيغ التي يتخذها الفساد ولصقل سياساتنا في مكافحة الفساد وفقا لذلك. وحسنَّا كثيرا ممارساتنا في مجال مكافحة الفساد بأخذ توصيات مجموعة الدول المناهضة للفساد ولجنة الخبراء المعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مأخذ الجد، وقد شهدنا تقدما كبيرا في جهودنا المشتركة لمكافحة الفساد.

وبقدر ما نسعى جاهدين إلى مكافحة الفساد داخل حدودنا الداخلية، فإن المشكلة أصبحت تزداد تعقيدا وتدويلا. ولم يعد بإمكاننا أن نقف خلف الجدران التقليدية لحدود الدولة لتحديد ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والعديد من أنواع الجريمة المنظمة الأخرى المتشابكة بعمق مع الممارسات الفاسدة. إنني هنا اليوم لأعبر عن الإرادة السياسية الكاملة للحكومة الألبانية عندما يتعلق الأمر باتخاذ كل خطوة ملموسة ممكنة في معركتنا المشتركة ضد الفساد. وأعتقد اعتقادا راسخا أن هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ستفيدنا جميعا كفرصة لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتمكننا من مضاعفة جهودنا المشتركة في مكافحة الفساد وتكثيفها من أجل تعزيز سيادة القانون وكفالة إحراز تقدم أسرع لبلداننا، والأهم من ذلك، إتاحة عالم من الفرص لمواطنينا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك لتقديم بيان مسجل مسبقا لوزيرة الإدارة العامة في المكسيك.

السيد ساندوفال منديوليا (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): ترحب حكومة المكسيك بعقد الجمعية العامة هذا العام دورة استثنائية بشأن الفساد واعتماد الجمعية إعلانا سياسيا بشأن المسألة (القرار S-32/1). ويشرفني أن أقدم بيانا مسجلا مسبقا لمعالي السيدة إيرما إريندیرا ساندوفال، وزيرة الإدارة العامة في المكسيك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان لوزيرة الإدارة العامة في المكسيك.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر A/S-32/4).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه الجلسة. سنستمع إلى المتكلمين المتبقين بعد ظهر اليوم في الساعة ١٥/٠٠ في هذه القاعة.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٧ من جدول الأعمال.

البند ٣ من جدول الأعمال

وثائق تفويض الممثلين في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود الآن أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى مسألة وثائق تفويض الممثلين في الدورة الاستثنائية الثانية والثلاثين.

كما اقترحت في رسالتي المؤرخة ٣ أيار/مايو، وفي ضوء التحديات التي تطرحها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وكاستجابة مماثلة لاستجابة الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثين للجائحة، وموافقة أعضاء لجنة وثائق التفويض التي تم الحصول عليها، من المستصوب أن تقرر الجمعية العامة، على أساس استثنائي، قبول وثائق التفويض المعتمدة للدورة العادية الخامسة والسبعين لأغراض الدورة الاستثنائية الثانية والثلاثين.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بأن لجنة وثائق التفويض للدورة العادية الخامسة والسبعين قد قبلت وثائق تفويض ممثلي جميع الدول الأعضاء في اجتماعها المعقود في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، ووافقت الجمعية العامة على تقرير لجنة وثائق التفويض بموجب قرارها ١٩/٧٥، الذي اعتمد في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. ويتم هذا دون إخلال بحق الدول الأعضاء في تقديم وثائق تفويض منفصلة فيما يتعلق بالدورة الاستثنائية الثانية والثلاثين، على ألا يشكل ذلك سابقة للدورات المقبلة.

وما لم أسمع اعتراضا، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في قبول وثائق التفويض المعتمدة للدورة العادية الخامسة والسبعين للجمعية لأغراض الدورة الاستثنائية، على أساس استثنائي ودون أن يشكل ذلك سابقة؟

تقرر ذلك (المقرر S-32/22).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٣ من جدول الأعمال والبند ٣ من جدول الأعمال في مجموعه؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.